

# الإمام أبو حنيفة النعمان (رحمه الله) واستناد فقهه إلى الحديث النبوي

ظفر إسحاق الأنصاري

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد فإنه ما من أمة من الأمم - على اختلاف أجناسها وألوانها ولغاتها - استطاعت أن تحافظ على تراثها الهائل، وأن تمتلك رصيذا يكفل لها البقاء والاستمرارية والتجدد والعطاء، مثل أمة الإسلام كما شهد بذلك التاريخ شهادة بيّنة.

وإنما يرجع الفضل في هذه الخاصية إلى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، فهما النبعان الصافيان اللذان تستقي منهما الأمة المسلمة فكرها وتعمل من خلالهما نظرها وتستضيء بهما عقيدة وشريعة، وتستلهم رشدًا في العمل في شتى قضايا الحياة. فأمّا حفظ القرآن الكريم فقد تمثل أولاً: في وعد الله سبحانه وتعالى بحفظه حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(١)</sup> وحين قال: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾<sup>(٢)</sup> - ثم ثانياً: فيما وفق الله المسلمين بجمع القرآن وتدوينه في مصحف واحد، وإجماعهم عليه وما صاحب ذلك من التحري الصارم والدقة المتناهية ضمن منهج قويم وُضع خصيصاً لهذا الغرض.

وكذلك الشأن بالنسبة لسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم، فإن الحديث النبوي الشريف هو مصدر أساسي وثروة عظيمة لاستنباط الأحكام، ولا يعرف التاريخ الإنساني سيرة أوثق من هذه السيرة وأحراها بالاعتماد والاستناد، بل يمكن أن نسمي ذلك - كما يقول العلامة الشيخ أبو الحسن الندوي - رحمه الله - "سجلاً" كاملاً للوقائع اليومية للحياة الطيبة المثالية التي قضاها النبي - صلى الله عليه وسلم - على مدى ثلاثة وعشرين عاماً، منذ اصطفاه الله تعالى رسولا إلى كافة الناس - فهذا السجل الصافي ينقل إلينا تفاصيل حياته في الليل والنهار بكل أمانة واحتياط.

فالرسول - صلى الله عليه وسلم - هو الشخصية الفريدة التي نعرف عنها كل شيء أكثر مما نعرفه عن أية شخصية قريبة أو بعيدة، ماضية أو معاصرة، وكان ذلك كله بفضل الحديث الذي صور لنا هذه الحياة المثالية المباركة خير تصوير.

ثم إن الحديث النبوي ميزان عادل يستطيع المصلحون في كل عصر أن يزنوا به أعمال هذه الأمة ويحدّدوا اتجاهاتها، وأن يدركوا مواطن الانحراف ومواقع الخلل الذي يعوق سيرها، فيضعوا المطبّ على الجراح ويقوموا اعوجاجها، ولا يتأتى ذلك كله إلا بالجمع بين القرآن والحديث الذي يملأ الفراغ الذي أحدثه رحيل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلولا حديث النبي وتوجيهاته، ولولا الأحكام التي أصلح بها الرسول - صلى الله عليه وسلم - أحوال الأفراد ووجه بها المجتمع الإسلامي وجهة يرضاها الله تعالى ونظم بها حياته لكانت الأمة تئن تحت وطأة الإفراط والتفريط، ولفقدت النموذج العملي والواقعي الذي أمرنا الله تعالى بالقتداء به في قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> وفي قوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

فلا غرو أننا نجد الحديث مفعماً بالحياة والقوة والتأثير، لايزال عطاؤه متجدداً، ودوره فعالاً في النفوس ومنعشاً للأرواح ومؤثراً في المجتمعات، في كل زمان ومكان، يدعو إلى إخلاص الدين لله واتباع الإسلام الصحيح، ولذلك كله كان حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من ضرورات الأمة الإسلامية الأساسية لتعيش حياة كريمة مطمئنة هادئة متزنة وفق مرضاة الله سبحانه وتعالى، فكان لابد من ضبطه وتدوينه وحفظه ونشره. فيسر الله تعالى ذلك إذ بعث الله تعالى رسوله الكريم - صلى الله عليه وسلم - في قوم عرفوا بقوة الذاكرة والحفظ والصدق والأمانة، فوعى الصحابة رضي الله عنهم كل ما سمعوه وشاهدوه وطبقوه في حياتهم العملية كما حرصوا على حفظه وتبليغه حرصاً لم يعرف له مثيل في التاريخ. فقد بدأوا بكتابة الحديث ابتداء من عهده على شكل صحف ومجموعات. ولم ينتصف القرن الثاني حتى كانت حركة الجمع والتدوين أنشط وأقوى من ذي قبل، إذ تجمّع لدى أهل هذا العصر مجموع ما كان قد كتب، فدوّنوه، وكان من السابقين إلى ذلك محمد بن شهاب الزهري (ت/١٢٤هـ)، ومن بعده مالك بن أنس (ت/١٧٩هـ)، .. إلى عبد الله بن المبارك (ت/١٨١هـ)، وعلى إثرهم تتابع الناس من أهل الصحاح الستة وغيرهم وخاصة أقبل عليه الملتمسون لهذه العلوم من مشارق الأرض ومغاربها وهم يعدّون بالآلاف، وكلهم امتازوا بعلو الهمة والنشاط وقوة الذاكرة والصبر والتحمّل في الترحال لطلب الحديث والبحث عن الرواية والأسانيد الصحيحة، وخير مثال على ذلك الإمام البخاري - رحمه الله - الذي رحل وهو ابن أربع عشرة سنة من العمر

(ت/٢٥٦هـ) وأبو حاتم الرازي (ت/٢٧٧هـ)، بل إن منهم من قطع القارّات الثلاث آسيا وأفريقية وأوروبا من الأندلس إلى خراسان وبالعكس، وإن من نظر في كتاب تذكرة الحفاظ للذهبي ليعجب للروح العلمية العالية والرغبة المتنامية التي كان يتميز بها هؤلاء الرجال الأفاضل ولتحملهم العناء الشديد وراء طلب الحديث.

فهذا النشاط كله كان منتشرا في أنحاء ديار الإسلام، في الجزيرة العربية وخارجها ولا غرو في ذلك، فإن كثيراً من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومن تبعهم بإحسان انتشروا في الآفاق واستوطنوا في البلاد التي فتحوها في القرن الأوّل وبعده، فنشروا الإسلام ونثروا ما في كنانتهم من جواهر علوم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفتاويه، وما استنبطوه من الأحكام الشرعية وفهموه من النصوص. وبذلك تخرّج على أيديهم عدد كبير من المحدثين والفقهاء في مختلف أنحاء المعمورة، رغم بقاء أكثرهم في المدينة المنورة إلا أن انتقال بعض من كبارهم إلى البصرة والكوفة والشام ومصر واليمن والمغرب والأندلس، وغيرها من البلدان جعلت منها مراكز للإشعاع الديني والإثراء الحضاري والراقي المدني والاجتماعي، ينبثق منها العلم إلى الأطراف الأخرى.

ولعل من معجزات الإسلام - ولحكمة أَرادها الله - أن العلم لم يبق منحصرًا في بلاد الناطقين بالضاد وحدها وبين العلماء العرب وحدهم، بل أصاب نوره كل بقعة من بقاع البلاد الإسلامية، وأخذ المسلمون العجم نصيباً وافراً منه، وأصبحوا إلى جانب إخوانهم العرب أئمة في الدين والعلم وخاصة في علوم الحديث والفقه واللغة.

ومن أهم هؤلاء الأئمة الأعلام والشخصيات العظام التي ظهرت في نهاية القرن الأوّل وترعرت في النصف الأوّل من القرن الثاني هي شخصية العالم العابد والفقير المجتهد الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي - رحمه الله تعالى - أحد أعمدة التشريع وعباقرة الفكر الإسلامي الذين شيّد بهم صرح الإسلام، والذي أسس مذهباً فقهياً نال استحسان العلماء واطمئنان الناس ورضاهم، وانتشر في البلاد الإسلامية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً واستفاد من تراث جهوده البليغة واجتهاداته البديعة أعداد هائلة من علماء المسلمين وعامتهم في آسيا الوسطى والصغرى وشبه القارة الهندية وشرق أوروبا.

هذا، وقد شاع عند بعض الناس أن الإمام أبا حنيفة لا يعتني كثيراً بالأحاديث والآثار ويؤثر عليها الرأي والقياس. ولكن لا يخفى على أولى البصيرة أن موقف الإمام أبي حنيفة من الحديث مبدئياً لا يختلف أصلاً عن موقف جهابذة الأمة الآخرين في مجال الفقه مثل الإمام مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم، بمعنى أنه كان يرى نفسه ملزماً بكل ما ثبت عن رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - والأمر الذي يعرفه كل عالم واسع الاطلاع أنه ما من أحدٍ من أئمة الدين الذين حازوا رضا الأمة وقبولها العام يتعمد مخالفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في شيء من سنته صغيراً كان أو كبيراً كما قرّر ذلك الحق سبحانه وتعالى بقوله في كتابه المجيد: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمِئِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾<sup>(٥)</sup>. والخلاف بين الإمام أبي حنيفة وغيره من الفقهاء الأعلام إنما هو في التفاصيل، وتتعلق بشروطه في قبول الأحاديث، وفهم مقتضاها الفقهي؛ أما لو ثبت شيء بصورة قاطعة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فليس لديه - مثل إخوانه من الفقهاء الجهابذة الآخرين - إلا السمع والطاعة. فهو بصريح عبارته يقرّر أنه يحكم بكتاب الله أو بما جاء عن رسول الله أو بما أثر عن أصحابه، ولا يخرج عن أقوالهم شيئاً، وما بعد ذلك فيجتهد كما يجتهدون.

ولذلك لا يصحّ الزعم بأن الإمام أبا حنيفة لم يكن لديه إلا سبعة عشر حديثاً من الأحاديث الواردة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالرغم من أنها تتعارض مع ما تحتوي عليه الكتب الموثوقة لصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني بصرف النظر عن مؤلفات تلامذته الآخرين التي تشتمل على عدد كبير من أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وآثار الصحابة رضي الله عنهم أجمعين برواية الإمام أبي حنيفة. هذا بالإضافة إلى شهادات العلماء والمحدثين والفقهاء وأمراء الجرح والتعديل على عدالته ونزاهته وورعه وجلالته في الحديث وحذاقته فيه رواية ودراية، كما هو شأنه في الفقه أيضاً. وحسبك ما قاله الإمام زفر - رحمه الله - في هذا الشأن: "كان كبار المحدثين مثل زكريا بن أبي زائدة وعبد الملك بن أبي سليمان والليث بن أبي سليم ومطرف بن طريف وحصين هو ابن عبد الرحمن وغيرهم يختلفون إلى أبي حنيفة ويسألونه عما ينوبهم من المسائل وما يشتبه عليهم من الحديث"<sup>(٦)</sup>. وكل ذلك يجده القارئ الكريم منشوراً مسطوراً بين دفات الكتب التي تُعنى بالرجال وغيرها، كما سيجده في هذا الكتاب الذي نحن بصدد التقديم له.

إن الأمة الإسلامية عموماً وأئمة الدين فيها خصوصاً متفقون على وجوب طاعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - واتباعه في كل ما أمر و نهى وفي كل ما جاء به عن ربه من أحكام وتشريعات وتوجيهات؛ وأنه ما من أحدٍ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد نصّ الله على ذلك في كتابه العزيز في قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾<sup>(٧)</sup>. ونبّه عليه الرسول - صلى الله عليه وسلم - بقوله: "ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فانتهوا"<sup>(٨)</sup>. ولكن إذا وجد لأحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه، فإذا

لا بد له من عذر في تركه. وقد ردّ الإمام ابن تيمية — رحمه الله — في كتابه رفع الملام عن الأئمة الأعلام - ص/٤ - الأعذار إلى ثلاثة أصناف إجمالاً:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قاله.

والثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.

وكذلك لكي نتعرّف على مدى اعتماد الإمام على السنّة، يلزمنا الرجوع إلى منهجه في

الاستنباط وشروطه في قبول الأخبار<sup>(٩)</sup> .. وبهذا تنجلي الحقيقة.

وكان الإمام أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - مع قوّة شخصيته وعمق تأثيره، وبعد نظره وشدة نفوذه في حنايا العلم والنفوس، صاحب طريقة جديدة ومنهج متميّز في الفقه والإفتاء، والتخريج وفهم الحديث واستنباط الأحكام منه. وقد أخذ في نشاطه هذا وفي بثّ طريقته في تلاميذه والمتّصلين بهم نحو ثلاثين عاماً أو أزيد من ذلك.

وكما قال الفقيه المعاصر الشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله - فإن مذهب أبي حنيفة مذهب شرق وغرب، تناولته أعراف في أقاليم مختلفة متباينة، وقد اختبره القضاء وصقله أزماناً متطاولة، فقد كان مذهب القضاء رديحاً طويلاً من الزمن في بغداد أيام حكم العباسيين، ثم أيام الخلافة العثمانية حتى غدا المذهب الرسمي للخلافة في أطرافها النائية. كما أن هذه الأقاليم التي انتشر فيها المذهب وأخذ بعرفها، كان التخريج فيها له متسع، والآراء للمسائل كثيرة، فكانت هذه العوامل مساعدة على نموّه العظيم من بعد أصحابه؛ وضبط أنواع التخريج فيه ليس سهلاً، فلكل صقع عرف خاص وتخريج حسب العصر الذي تم فيه؛ ولعمري ذاك لجدّ عسير غير يسير<sup>(١٠)</sup>.

ولا شك أن فقهاءنا الكبار رحمهم الله قد حصل بينهم اختلاف أحياناً في بعض المسائل اختلافاً قد يتجاوز القول والقولين، بل وتجد في المسألة الواحدة مزيداً من الأقوال. غير أنه يجب علينا أن ندرك أن الخلاف في الفروع أمر واقع لا بد منه، وأن لله تعالى حكمة بالغة حين جعل من أحكام الشرع القطعيّ منها في ثبوته ودلالته، وهذا لا مجال للخلاف فيه، وهو قليل جداً، وجعل منها الظنيّ في ثبوته ودلالته أو فيهما معاً، وهذا فيه سعة ومجال رحب للاجتهاد والاختلاف، وهو معظم أحكام الشريعة. كما أن من العلماء ممن آتاهم الله القدرة على التحقيق والترجيح بين الأقوال المختلف فيها منْ قد حاول البتّ في مسألة الخلاف ومع ذلك لم تُجدّ محاولاتهم في رفع الخلاف تماماً، وأنى ذلك إذا كانت تلك سنّة ربّانية ماضية في الخلق فنزعة الاختلاف موجودة في طبيعة البشر، ومن أراد إزالة الخلاف جملة وتفصيلاً، فإنما يجرد الأشياء من طبائعها، ويصارع السنن في جريانها.

فلا بأس بالاختلاف العلمي مادام نابعا من الاخلاص لله والنصيحة لعباده المؤمنين مقترناً بالتسامح وسعة الأفق، بعيداً عن الأنانية والتعصب، مراعيّاً للآداب والضوابط. فأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اتفقوا واختلفوا في كثير من المسائل الفرعية والأحكام العملية ولم يعب بعضهم بعضاً، وإنما كانت الأخوة تجمعهم. بل إن من بعدهم من التابعين وجدوا فيه سعة ورحمة بهذه الأمة اليمونة، وما ضاقت صدورهم يوماً بذلك كما جاء على لسان عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله تعالى: "ما وددت لو أن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يختلفوا، اختلفهم رحمة". كيف لا وقد اختلفوا في حياته - صلى الله عليه وسلم، وأقرهم على اجتهادهم، كما تدلّ عليه وتشهد له كثير من الوقائع والمواقف المسجّلة في الحديث والسيرة.

وأخيراً حسبنا أن نقول: إنه مهما تعددت وجهات النظر وتباينت الأفكار وتنوعت الاجتهادات في المسائل الجزئية إلا أن الأساس والمنبع الأصل للفكر الإسلامي واحد وهو الكتاب والسنة، فهما اللذان يمثلان وحدة المصدر ووحدة الفكر للأمة المسلمة قاطبة، وإن اختلف وجهات النظر شيء طبيعي بل إن ذلك يدل على واقعية هذا المصدر وثبوته واستمراريته لما يملكه من حيوية ومرونة، وخصوبة وتفنن في التعامل مع مختلف قضايا الحياة ومعالجة مشاكلها بما يناسبها من حلول أو أحكام عبر مختلف العصور. فمسألة اختلاف الفقهاء أمر طبيعي طبيعة هذا الدين العظيم بمرورته وتجدده وعطائه على الدوام، فالإسلام لا يعرف الجمود والتفوق فإن في ذلك موت أتباعه، ولا يعرف الانسياب والتفلسف فإن في ذلك هلاك معتقديه ومعتنقيه، بل هو دين محكم بقواعده، منضبط بقوانينه يمنح المسلم قدراً واسعاً من حرية التفكير والاستنباط والفهم في ظل أصوله العامة الكبرى وقواعده الكلية المحددة، فمجال التفكير مفتوح ومتاح لكل متمكن راسخ في العلم، ممتلك لأدواته ووسائله وطرقه، فمتى كان هذا الشرط متوفراً فلا حرج. فالإسلام لا يعرف الحجر على العقول كما لا يعرف التفلسف والهوى.

فأئمتنا العظام عند ما اجتهدوا واستنبطوا اجتهدوا بعلم ووفق قواعد مؤسسة وليس بمجرد الرأي والهوى، كما كانوا إلى جانب امتلاكهم لأدوات الاجتهاد، أتقياء نزهاء، ورعين خائفين من أن يتقولوا على الله ما لم ينزل به سلطاناً أو على رسوله - صلى الله عليه وسلم - ما لم يقله، أو حتى أن يصدروا في حق امرئ مسلم حكماً قد يكون خاطئاً، ولذا كان عدد كبير منهم يتجنبون الفتوى والقضاء. ومن هنا اشترط الإمام الشاطبي - رحمه الله - في كتابه: الموافقات لتحقيق الاجتهاد في الشريعة المعرفة بمقاصدها وكلياتها، فقال: إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين: أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والثاني: التمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها (١٠٥/٤-١٠٦).

وكل هذا لا يتأتى إلا بالاطلاع الواسع على النصوص وخاصة الأحاديث والآثار، والتعمق في أسباب ورودها وملابسات وقوعها، والغايات المتوخاة منها، والتمييز بين ما هو عام منها وما هو مبني على عرف قائم أو ظرف زمني موقوت أو مصلحة معينة، فيتغير بتغير العرف أو الظرف أو المصلحة. وإن كان هذا وقع في القرآن الذي طابعه الشمول والخلود، فإن وقوع أمثاله في السنة أكثر لأن فيها ما هو تشريعي، وما هو غير تشريعي، ومنها ما هو تشريع خاص، ومنها ما هو تشريع عام، ومنها ما هو ثابت دائم، وما هو قابل للتغير بتغير الأحوال وتغير موجباته ومسبباته. ولذا كان للأحكام الشرعية مراتب لا بد من معرفتها، وأنها ليس كلها على درجة واحدة، وأن منها ما يجوز الاختلاف فيها. وإنما يتأتى ذلك كله بالعلم والتعمق فيه والبحث والتقصي لإدراك الحق، وبالحب لهذا الدين وتشرب روحه، والإخلاص فيه لله عز وجل ولأتباعه من المسلمين.

\*\*\*

## هوامش

- ١- سورة الحجر : الآية : ٩ .
- ٢- سورة فصلت : الآية : ٤٢ .
- ٣- سورة الأحزاب : الآية : ٢١ .
- ٤- سورة آل عمران : الآية : ٣١ .
- ٥- سورة الأحزاب : الآية : ٣٦ .
- ٦- مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة.. لأبي المؤيد الموفق بن أحمد المكي، ج٢، ص ١٤٩، الناشر: المكتبة الإسلامية، كوئته - باكستان، ١٤٠٧هـ.
- ٧- سورة الحشر : الآية : ٧ .
- ٨- المسند: ٤٨٢/٢، والسنن للبيهقي: ٢١٥/١ و ١٠٣/٧ و إتحاف اسادة السادة المتقين للزبيدي: ٥٧٩/٧، ومسند الحميدي (١١٢٥).
- ٩- راجع تفصيل ذلك في مقدمة كتاب شرح مسند أبي حنيفة للملا علي القاري - رحمه الله - بعنوان: الإمام أبوحنيفة .. وعلم الحديث، ص : أ - ب.
- ١٠- أبو حنيفة حياته وعصره - رأؤه وفقهه، لأبي زهرة محمد - ط/٣، دار الفكر العربي بالقاهرة، سنة ١٩٦٠م.